دفاتر السياسة والقانون

مجلة دورية محكمة متخصصة في الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر

العدد الثامن/ جانفي 2013

إيداع قانوني رقم : 2526-2009

ردمد: ISSN : 1112-9808

مجلـة دفاتر السياسة و القانون

دورية دولية متخصصة محكمة

تصدرها جامعة قاصدي مرباح–ورقلة–الجزائر

مديـر المجلـة:

أ.د/أحمد بوطرفاية

رئيس التحرير

د/بـوحنيـة قـوي

مديـر النشـر:

د/ خليفة عبد القادر

الهيئة العلمية :

د/جمـال الدين يدر جامعة قاصـــدي مرباح - ورقلة
أ.د /عمار بوضياف جامعة تبســـــــــــــة
د/محمد قـريشـي جامعة قاصـــدي مرباح - ورقلة
د/آدم قبـــــــــي جامعة قاصـــدي مرباح - ورقلة
د/عبدالمؤمن مجدوب جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
أ.د /أمحند برقوق جامعــة بن يوسف بن خدة-الجزائر
أ.د/عمـار جفـال جامعــة بن يوسف بن خدة-الجزائر
أ.د/سليـم قلالــة جامعــة بن يوسف بن خدة-الجزائر
أ.د./بلقاسم بومهدي جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر
د/علـــي خليفـــة الكـــواري جامعـــــة قطـــر
أ.د/عيسى قادري جامعــة باريس الثامنة.U.Paris8
أ.د/عمـــر فرحاتي.جـــــــامعة بسكـــــــــرة
أ.د/عبد الجبار عـــراش- كليـة الحقـــوق-سـطات-
جـــامعة الحســـــن الأول-المـــغـــرب
د/طالب طاهر، جامعة مولود معمري تيزي وزو

أ.د/بياركورساليس جامعـــــة باريس الثامنة U.Paris8
أ.د/ عبد القادر كاشر جامعـــة مولود معمري- تيزي وزو
أ.د/زوايمية رشيـد جامعـــة عبد الرحمن مبرة- بجايـة
أ.د/عبد الله بن حمو جامعـــة عبد الرحمن مبرة- بجايـة
أ.د/محمد ناصر بوغزالة - بـن عـكنـون- الجـزائـر
أ.د /عبد الكريم كيبش جامعـــــة محمود منتوري- قسنطينة
أ.د/ غازي خالد أبو عـرابي الجامعـــــة الأردنية- عمـان
أ.د/ربحي محمـد الحســـن الجامعـــــة الأردنية- عمـان
أ.د/عبدالله النقـرش كليـة الدراســـات الدولية- الأردن
أ.د/راتب جليل صويـــص المعهد الدبلومـــاسي- الأردن
أ.د/حسن طارق – كلية الحقوق-أكدال – الرباط -المغرب
د/لعلـي بـوكميـش-جـــــامـــــعة -أدرار
أ.د/ حسين بوقارة جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر
د/ مهدي محمد عاشور جامعة زايد الامارات العربية
د/ الأخضري نصر الدين – جامعة ورقلة-

اللجنة التقنية للتحرير:

أ/مساعيد فاطمة، أ/بوليفة عمران، أ/منير حساني،الآنسة:بلحاج مريم

للإرسال والإشتراك

تبعث جميع المراسلات إلى:
رئيس تحرير مجلة دفاتر السياسة و القانون بكلية الحقوق و العلوم السياسية-جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر
الهاتف : **00213.29.72.95.30** ، فاكس: **00213.29.72.93.76**
البريد الالكتروني Email:
chaisespodroit@Gmail.com
Droit.po555@hotmail.fr
Po.droit@yahoo.com

قواعد النشر في المجلة

مجلة دفاتر السياسة والقانون دورية أكاديمية متخصصة
في العلوم السياسية و القانونية.
تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر

تفتح المجلة المجال لكل الباحثين الراغبين في نشر أعمالهم العلمية شريطة احترام القواعد التالية:

1. أن يكون العمل أصيلا ولم يسبق نشره بأي من طرق النشر.
2. أن لا يزيد عدد صفحات المقال إجمالا على 20 صفحة.
3. أن يستخدم خط :Simplified arabic حجم 14 للنص العربي وخط: Times New Roma حجم 12 للنص غير العربي.
4. أن تتضمن الصفحة الأولى من المقال اسم الباحث ورتبته العلمية والمؤسسة التابع لها (قسم،كلية،جامعة) إضافة إلى العنوان،الهاتف والفاكس والبريد الالكتروني،وملخصين للمقال بلغتين مختلفين على أن تكون إحداهما باللغة العربية.
5. يوضع التهميش والإحالات وفق ترتيب تسلسلي في آخر المقال وفقا للترتيب التالي:المؤلف، العنوان.اسم المجلة، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر،الطبعة، الصفحة.
6. يجب أن تعد الجداول والأشكال عن طريق البرامج المخصصة لها مما يضمن سلامة محتوياتها عند الاستلام والطبع.
7. كل الأعمال المقدمة للنشر تخضع لتحكيم السري و لا ترجع لأصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
8. لا تنشر المجلة أي عمل إلا بعد تقيد صاحبه بكل التعديلات التي تحددها هيئة التحكيم.
9. يحق لهيئة التحرير إجراء تعديلات في الجانب الشكلي للمادة المقدمة دون المساس بالموضوع
10. ترسل الأعمال إلى المجلة عن طريق البريد الالكتروني على العنوان:

Email :
chaisespodroit@Gmail.com
Droit.po555@hotmail.fr
Po.droit@yahoo.com

11. الأعمال المنشورة بالمجلة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها.
12. أن لا يكون العمل مستلا من رسالة أكاديمية

رئيس التحـــرير

كلمة العدد

الإصـــلاح و المـواطنـــة

تستند الورشات الإصلاحية الحديثة على أسس الدمقرطة لضمان إرساء مفاهيم المؤسسية التي ترتبط بدورها ببناء المؤسسات ، وبناء المؤسسات يرتبط عمليا بالأدوار العميقة والجديدة التي تواجه الدولة ككيان سياسي وقانوني تفرضه مقومات البقاء في ظل سيادة مفاهيم التدخل الإنساني والعسكري و المعلوماتي ، ولذلك أضحت التصنيفات الحديثة التي تقيس قوة الدولة وفشلها رهينة لنماذج جديدة كمية ترى أن قوة بناء الدولة من قوة مؤسساتها.

إن الدولة الحديثة في موجة الإصلاحات في حاجة لصيانة أمنها المادي والمعنوي أحد مقومات أمنها،هو الأمن القانوني الذي يعني ضرورة ضمان الأمن في التشريع – فاعلية القاعدة القانونية – استقرار الوظيفة التشريعية – الأمن القضائي ، إصلاح العدالة – ترسيخ مبادئ المواخنة .

في المقابل لا قيمة قانونية ومعرفية للأمن دون إرساء وتعزيز مبادئ المواخنة الحقة والسليمة ، وترتكز المواخنة على العلاقة بين الفرد والدولة ، وتحكم هذه العلاقات واجبات وضوابط مثل الحماية داخل البلاد و خارجها والحفاظ على الحقوق السياسية ، وتتلخص هذه المواخنة في المقومات التالية :

1. توفر الاحترام المتبادل بين المواخنين بغض النظر عن العرق والجنس والثقافة .

أن يتضمن دستور الدولة ما يضمن للمواخنين الاحترام و الحماية و أن تصون كرامتهم وأن تقدم لهم الضمانات القانونية التي تحفظ لهم حقوقهم المدنية والسياسية بالإضافة إلى إعطائهم الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بأمور حياتهم .

2. الإعتدال والتوازن في السلوك والعمل .
3. إحساس المواخن بالعدالة والمساواة الاجتماعية .

وتلعب المؤسسات المختلفة هذه الأدوار وخصوصا :

1. الأسرة
2. المؤسسات الإعلامية
3. المؤسسات التعليمية
   - أ. المدرسة
   - ب. الجامعة
4. مؤسسات المجتمع المدني

إن المواخنة ليست فقط مبادئ قانونية وحقوق مدنية، بل شعور يؤرق الفرد لخدمة الصالح العام .

رئيس التحرير د / بـــوحنية قـــوي